E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
.2	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف ا.د. فلاح خلف كاظم	40_25
.3	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
.4	المفاجأة الادراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
.5	التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً ا.م.د. فارس تركي محمود	109_88
.6	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة ا.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
.7	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
.8	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية ا.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
.9	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
.10	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
.11	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
.12	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

13.	التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	258_243
14.	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د فينوس غالب كامل	274_259
15.	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	289_275
16.	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	310_290
17.	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م سراج مهند منير	328_311
18.	مراجعة مقال: أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	أ_ج

العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015▽

The Relationship Between Population Growth and the Achievement of Sustainable Development in Iraq After 2015

م.د. أحمد عبد الجبار حميد* dr. Ahmed Abdul Jabbar Hamid

- **الملخص:**

تعتمد العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة على التأثير المتبادل بين المتغيرات السكانية والتنموية. إذ يشهد النمو السكاني في العراق أرتفاعاً سنوياً بعدد السكان نتيجة لزيادة معدل الخصوبة والزواج المبكر وتعدد الزوجات وتحسن الخدمات الصحية وضعف الوعي ببرامج تنظيم الاسرة وعوامل اجتماعية وثقافية. وبعد عام 2014 واجه النمو السكاني في العراق تحديات أمنية وصحية واقتصادية انعكست على التركيب السكاني والخدمات الأساسية. ويشكّل النمو السكاني غير المنضبط في العراق عائقاً رئيساً أمام تحقيق التنمية المستدامة، لما يسببهُ من ضغوط متزايدة على الموارد والبنى التحتية وجودة الخدمات. وبينما يمكن توظيف النمو السكاني كعامل داعم للتنمية المستدامة في العراق عبر سياسات سكانية فعّالة تنظم التحولات الديموغرافية وتستثمر الهبة الديموغرافية عبر تحسين الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب. ويتوقف ذلك على مدى فاعلية السياسة السكانية في إدماج المؤشرات الديموغرافية في السياسات التنموية، وإحداث التوازن المطلوب بين المتطلبات السكانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فعلى صانع القرار العمل على توطين المتغير الديموغرافي في السياسات والبرامج (التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والتخطيط المكاني، والبيئية، والتمكين الاجتماعي للمرأة والشباب).

- **الكلمات الأفتتاحية: النمو السكاني، التنمية المستدامة، السياسة السكانية، الهبة الديموغرافية.**

- **Abstract:**

The relationship between population growth and the achievement of sustainable development is grounded in the reciprocal interaction between demographic and developmental variables. In Iraq, population growth has been witnessing a steady annual increase due to rising fertility rates, early marriage, polygamy, improvements in healthcare services, limited awareness of family planning programs, as well as prevailing social and cultural factors. Following 2014, population growth in Iraq has encountered significant security, health, and economic challenges, which have been reflected in the demographic structure and

▽ تاريخ التقديم : 2026/ 2/9 تاريخ القبول: 4 /3 /2026 تاريخ النشر: 30/6/ 2026

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية \ جامعة بغداد ahmed.a@cis.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

the provision of basic services. Unregulated population growth constitutes a major impediment to the attainment of sustainable development, as it generates increasing pressures on resources, infrastructure, and the quality of public services. Nevertheless, population growth can be harnessed as a supportive factor for sustainable development in Iraq through effective population policies that regulate demographic transitions and capitalize on the demographic dividend by improving health and education systems and promoting the empowerment of women and youth. This is contingent upon the effectiveness of population policies in integrating demographic indicators into development strategies and achieving the necessary balance between demographic demands and the objectives of sustainable development. Accordingly, decision-makers must work towards institutionalizing the demographic variable within public policies and programs, including those related to education, health, economic development, spatial planning, environmental management, and the social empowerment of women and youth.

• **Keywords: Population growth, sustainable development, population policy, demographic dividend.**

- **المقدمة:**

يُعدّ السكان متغير كمي ونوعي يتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية ويؤثر فيها، ويُشكّل النمو السكاني احدى أبرز الظواهر الديموغرافية المؤثرة في بنية المجتمع، إذ تتباين آثارهُ بين الإيجابية والسلبية تبعاً لفاعلية السياسة السكانية بوصفها احدى السياسات العامة الهادفة إلى تنظيم حركة السكان وإدارتها حاضراً ومستقبلاً بالاستناد إلى مؤشرات ديموغرافية محددة. ويُقاس تقدم المجتمعات بقدراتها البشرية والاقتصادية وما تمتلكهُ من موارد طبيعية، إذ يعتمد تحقيق التنمية على تكامل الأبعاد البشرية والاقتصادية والبيئية. فتركّز التنمية الاجتماعية على تحسين الأوضاع التعليمية والصحية والاجتماعية، بينما تهدف التنمية الاقتصادية الى تحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، في حين تهدف حماية البيئة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث. وبناءً على ذلك، فإن استثمار العراق لمرحلة الهبة الديموغرافية يترتب عليه آثار متباينة، يعتمد تحديدها على مدى فاعلية السياسة السكانية المتبعة.

- **أهمية البحث:**

تبرز أهمية البحث من إدراج المؤشرات الديموغرافية في الخطط التنموية وأثره في توفير متطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة بتقليل النقص في الدراسات العلمية والتي تحلل المؤشرات الديموغرافية في العراق.

- **هدف البحث:**

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف هي:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- توضيح طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

2- تحليل نتائج التعداد السكاني في العراق لعام 2024.

3- توضيح الاثار المترتبة على النمو السكاني.

4- توضيح دور السياسات السكانية في توظيف المؤشرات الديموغرافية لصالح تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

- **مشكلة البحث:**

يعاني العراق من اشكالية الموازنة بين السياسات السكانية وسياسات تحقيق التنمية المستدامة في ظل دخولهِ لمرحلة الهبة الديموغرافية. وعليه يحاول البحث الاجابة على تساؤل محوري مفادهُ:

ما هي طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة في العراق؟ ويتفرع عنهُ تساؤلت فرعية هي:

كيف يمكن للنمو السكاني أن يكون معوقاً للتنمية المستدامة في العراق؟

كيف يمكن استغلال النمو السكاني لتحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

- **فرضية البحث:**

يفترض البحث ان ضعف دمج المؤشرات الديموغرافية في سياسات التنمية المستدامة قد ينعكس بشكل سلبي على العلاقة الوثيقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة وعدم استغلال مرحلة الهبة الديموغرافية لصالح التنمية.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي في دراسة المؤشرات الديموغرافية؛ إذ استخدم المنهج الوصفي لعرض الخصائص السكانية مدعوماً بالبيانات والجداول الإحصائية وتحليلها، فيما وُظف المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين النمو السكاني وأبعاد التنمية المستدامة وبيان آثاره على الموارد والخدمات والبنى التحتية، مع الاستناد إلى المؤشرات الكمية لتعزيز النتائج، وبيان سبل تحويل النمو السكاني إلى فرصة تنموية مستدامة.

- **تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، عرض المحور الأول المؤشرات الديموغرافية في العراق بعد عام 2015، وأما المحور الثاني فقد عرض النمو السكاني كمعوق لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، وفيما عرض المحور الثالث النمو السكاني كدافع لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، وخُتم البحث بخاتمة واستنتاجات وتوصيات.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً: المؤشرات الديموغرافية في العراق بعد عام 2015

تُعد العلاقة بين السكان والتنمية ذات إتجاهين، فإذا كانت الزيادة السكانية تفسرها متغيرات الخصوبة والوفيات والهجرة، فهي ذات المتغيرات التي تفسرها التنمية. فالتزايد العددي للسكان يتطلب التوسع في توفير الخدمات المجتمعية والصحية والتعليمية والصحة الإنجابية ونشر العدالة بين أفراد المجتمع بفئاته المختلفة، ويحصل العكس حينما تهمل برامج التنمية إرتفاع معدل الخصوبة والذي يؤدي الى تأخير النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة والتضخم والمجاعات والأمراض وتراجع دخل الفرد وإنتشار الجريمة. (حميدان و الحبيس، 2001، صفحة 334).

1- نمو السكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم الجغرافي

يتميز العراق بكونه ذو تركيبة سكانية فتية إذ ترتفع فيه معدلات الخصوبة، وزيادة متواترة للفئات العمرية بسن العمل، ويعد من الدول ذات النمو السكاني المرتفع برغم من انخفاض معدل النمو السكاني للمدة (2018-2022) من (2.6-2.5)%، وفيما بلغ عدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) بنحو (26) مليون نسمة، منهم (10.3) مليون نسمة في قوة العمل مقابل (1.7) مليون عاطل عن العمل. وبلغ معدل البطالة للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) بنحو (16.5)%، وللفئة العمرية (15-24) سنة بنحو (35)%، والفئة العمرية (25 سنة فأكثر) بنحو (11.2)%. وتؤشر الاسقاطات السكانية الى أن حجم سكان العراق سيرتفع وبمعدل نمو متوقع بنحو (2.4)% بحلول عام 2028، وتلك الزيادة تتطلب توطين المتغير الديموغرافي في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية كافة، وزيادة الإستثمار في رأس المال البشري. (التخطيط، 2024، صفحة 41). ويختلف التوزيع الجغرافي للسكان في العراق من منطقة لأخرى نتيجة لتنوع الصفات الجغرافية، وبالتالي يتوزع سكان العراق عبر ثلاثة أنماط هي: نمط التوزيع السكاني الكثيف ويتمثل بالتركيز العالي للسكان في مراكز المحافظات والمراكز الحضرية، ونمط التوزيع السكاني متوسط الكثافة إذ يتركز السكان بدرجة أقل في المراكز الريفية وفي المساحات الصالحة للزراعة سواء في المناطق الرسوبية ومنطقة الأهوار في جنوب العراق، ونمط التوزيع السكاني قليل الكثافة عبارة عن مساحات شاسعة من الاراضي الصحراوية وشبه الصحراوية والتي تسمح بنمط محدد للتوزيع السكاني ويتمثل بسكان البادية بنسبة ضئيلة كما هو الحال في المناطق الغربية والجنوبية الغربية من العراق. (الصعب، 2014، صفحة 77) ويمكن ملاحظة توزيع السكان كما هو موضح في الجدول رقم (1).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول رقم (1) توزيع سكان العراق حسب البيئة والفئة العمرية للمدة (2017–2022)

السنة	البيئة \ حضر، ريف\ مليون نسمة	الفئة العمرية \ سنة \ مليون نسمة
2017	الحضر\ 25.940.555	صغار السن (0_14) \ 9.982.116 البالغين (15–64) \15.093.112 كبار السن (65 وأكثر)\ 865.327 ألف نسمة
	الريف \11.198.964	صغار السن (0_14) \ 5.047.426 البالغين (15–64) \ 5.874.761 كبار السن (65 وأكثر) \ 276.777 ألف نسمة
2022	الحضر\ 29.518.570	صغار السن (0_14) \ 11.359.070 البالغين (15–64) \ 31.870.227 كبار السن (65 وأكثر)\ 984.673 ألف نسمة
	الريف \12.730.313	صغار السن (0_14) \ 5.737.535 البالغين (15–64) \ 6.678.188 كبار السن (65 وأكثر)\ 314.590 ألف نسمة

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية– الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد، 2023، ص ص 13–16.

من الجدول السابق نلحظ، وجود نمو سكاني واضح في كل من البيئتين الحضرية والريفية، مع استمرار هيمنة السكان الحضريين على التركيب السكاني العام. ويشير تزايد الاتجاه نحو التحضر نتيجة لارتفاع المواليد والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، فضلاً عن تركز فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الحضرية. وفي المقابل ارتفاع طفيف لعدد السكان في الريف مقارنة بالحضر، وتدهور القطاع الزراعي والخدمات الصحية والتعليمية مما يشير إلى استمرار الفجوة التنموية بين البيئتين. ومن حيث التركيب العمري، تُظهر البيانات ارتفاع أعداد صغار السن (0–14 سنة)، والذي يدل على استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة والولادات، مما يفرض ضغوطاً إضافية على قطاعي التعليم والصحة والبنية التحتية، ويستلزم سياسات تنموية طويلة الأمد تستوعب هذا النمو المتسارع. وأما فئة البالغين (15–64 سنة) والتي تمثل النسبة الأكبر من السكان، سواء في الحضر أو الريف، والذي يعكس وجود قوة عمل واسعة يمكن أن تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا ما أُحسن استثمارها. ويعزز مفهوم العائد الديموغرافي الذي يمكن أن تستفيد منه الدولة في حال توفير فرص العمل والخدمات الأساسية. وأما فئة كبار السن (65 سنة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فأكثر) فهي الأقل عدداً مقارنةً بباقي الفئات، والذي يشير إلى تحسن نسبي في مستويات الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع، لكنه في الوقت نفسه يتطلب تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الخاصة لهذه الفئة.

2- نتائج التعداد السكاني في العراق لعام 2024

يشير التعداد السكاني الى الواقع السكاني للدولة ويسهم في التخطيط للتنمية المستدامة، بهدف تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويهدف الى توجيه الاستثمارات وتوفير بيانات حول القوى العاملة لتطوير خطط تنمية اقتصادية، وتحديد الفجوات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة والذي يسهم في تصميم برامج لتحسين تلك الخدمات، ويوفر معلومات حول الضغوط السكانية على الموارد الطبيعية والذي يسهم في تخطيط أفضل لإستغلال الموارد، والبيانات السكانية ضرورية لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (محمد ح.، 2017). ووفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام 2024، فقد أرتفع عدد السكان في العراق الى (46,118,793) مليون نسمة مقارنة بتعداد عام 1997 والبالغ (19,184,534) مليون نسمة. وفيما بلغ معدل النمو السكاني الى (2.3)%، ومعدل الخصوبة الكلية بنحو (3.9)% مولود لكل إمرأة بعمر الانجاب (15-45) سنة، وفيما بلغت نسبة سكان الحضر (70.17)% وفي الريف (29,83)%، ومن حيث توزيع السكان حسب الفئات العمرية جاءت النتائج كالتالي: فئة دون الخامسة من العمر (11.2)%، وفئة (5-14) سنة (24.7)%، وفئة (15-64) سنة (60.4)%، وفئة (65) سنة وأكثر (3.7)%. وبلغ معدل السكان النشيطين اقتصادياً بنحو (39.5)%، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بعمر (12) سنة بنحو (78.2)%، وفيما بلغ معدل الفقر (17.5)%، ومعدل البطالة للفئة العمرية (15) سنة وأكثر بنحو (13.5)%، ومعدل الأفراد المصابين بأمراض مزمنة بنحو (15.2)%. (التخطيط، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان، 2024).

وتشير نتائج التعداد إلى تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية مهمة تعكس طبيعة الواقع السكاني والتنموي في العراق، إذ إن استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني واتساع القاعدة السكانية يفرضان ضغوطاً متزايدة على الموارد والخدمات العامة والبنية التحتية. وكما يعكس ارتفاع نسبة سكان الحضر اتساع ظاهرة التحضر والهجرة الداخلية نحو المدن بسبب تركز فرص العمل والخدمات، مما زاد الضغط على الإسكان والبنى التحتية والخدمات البلدية، مقابل تراجع التنمية الريفية. ومن حيث التركيب العمري، تمثل الفئة المنتجة (15-64 سنة) النسبة الأكبر، وهو مؤشر إيجابي لتوفر قوة عمل واسعة، في حين تعكس ارتفاع نسبة الأطفال استمرار الضغط على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، بينما تشير نسبة كبار السن المنخفضة إلى محدودية الرعاية الصحية والاجتماعية. أما اقتصادياً، فإن انخفاض معدل السكان النشيطين اقتصادياً مع ارتفاع البطالة يعكس تحديات سوق العمل وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الشباب والخريجين. وعلى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المستوى الاجتماعي، فإن تحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يقابلهُ استمرار الحاجة إلى تطوير التعليم، في حين يعكس معدل الفقر وانتشار الأمراض المزمنة تحديات تنموية وصحية تتطلب سياسات أكثر فاعلية وعدالة.

ثانياً: النمو السكاني كمعوق لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

تشير المؤشرات الديموغرافية الى وجود عدة تحديات تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق منها، ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة لارتفاع معدل الخصوبة، والذي يسبب مضاعفة الضغوط على استهلاك الموارد والبنى التحتية. واستمرار الحراك السكاني والذي يؤدي الى مشاكل الاكتظاظ السكاني في المدن وانعكاساته على الخدمات المقدمة وبروز ظاهرة العشوائيات، وظاهرة الزواج والحمل المبكر، وارتفاع معدل بطالة الشباب في المحافظات الفقيرة. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2028-2024)، 2024، صفحة 42).

1- النمو السكاني والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

في ظل وجود القيم والأعراف الاجتماعية والتي تدفع بإتجاه زيادة عدد السكان والذي يؤثر سلباً على قلة فرص العيش وتعرقل التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وخفض البطالة بين الشباب والضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط وتفاقم مشكلة السكن العشوائي، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن بين المناطق الحضرية والريفية والهجرة المستمرة من الريف الى المدينة نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والذي ينعكس بشكل سلبي على انتاجية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. (الامير و اخرون، 2023، صفحة 24). ويعد العجز في الابنية المدرسية والأمية والتسرب المدرسي من المعوقات المحورية في تحقيق التعليم الجيد، إذ بلغ معدل النمو للطلبة بمختلف المراحل الدراسية بنحو (3.3)%، والمدارس بنحو (3.1)% للمدة (2019-2024). وفيما بلغت نسبة التسرب من المراحل (الابتدائية، والثانوية، والمهنية، والمعاهد) على التوالي (3.0_ 3.5_ 5.2_ 2.1)%. وفي عام 2024 بلغت نسبة الأمية بنحو (15.1)%، وفيما بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم للذكور بنحو (51.5)%، وللاناث بنحو (48.5)%. (التخطيط، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان، 2024، صفحة 13). وتعمل تلك المؤشرات مجتمعةً على عرقلة تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة إذ تؤدي الى وجود فئتين متعلمة وغير متعلمة، نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعادات والتقاليد وتدفع باتجاه الزواج بسن مبكر لأجل زيادة النسل، وفضلا عن زيادة التخلف وتدني نتائج وخطط التنمية وارتفاع معدل البطالة وزيادة الاتكالية وطول أمد الإعالة الأسرية والاعتماد على الغير وانتشار ظاهرة عمالة الاطفال، ووجود عدد من الشباب والبالغين لم ينالوا فرصة اكمال تعليم نظامي والخسائر المادية المباشرة لمواجهة تلك المعوقات، والذي ينعكس بشكل سلبي على واقع التنمية البشرية في العراق. (محمد، 2024، صفحة 337). ومن جانب القطاع الصحي، والذي يعاني من عدة تحديات منها، عدم التوازن في توزيع الملاكات الصحية بين الحضر والريف وعدم كفاية وقدم البنى التحتية للمؤسسات الصحية وضعف تغطية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاحتياج من الأدوية واللقاحات وقلة أعداد المراكز الصحية في المناطق النائية وارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية بسبب محدودية استخدام الوقاية الصحية. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2028-2024)، 2024، صفحة 67). وتؤدي الزيادة في عدد السكان الى زيادة الضغط على القطاع الصحي والذي ينعكس بشكل سلبي على جودة الخدمات الصحية المقدمة، ويعد التباين في كثافة التجمعات السكانية تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية وضمان التغطية الشاملة في ظل تراجع التمويل الحكومي، وتواجه المراكز الصحية الأولية في المناطق الريفية عدة تحديات في خدمات رعاية الامومة والطفولة والوقائية وغيرها. (مصطفى، 2023، صفحة 106).

ومما تقدم، يرى الباحث وجود علاقة طردية بين النمو السكاني والضغوط الاجتماعية المرتبطة بالتنمية المستدامة، إذ يؤدي الارتفاع غير المنضبط في عدد السكان إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والسكن وفرص العمل، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات المعيشة ويحد من جهود القضاء على الفقر والبطالة. وكما تسهم بعض العادات الاجتماعية، مثل الزواج المبكر وارتفاع معدلات الإنجاب، في تسارع النمو السكاني، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الأمية والتسرب المدرسي وضعف التحصيل العلمي، واتساع الفجوة بين الفئات المتعلمة وغير المتعلمة، وبالتالي تراجع مستوى رأس المال البشري. وفي الجانب الصحي، يؤدي التزايد السكاني إلى مضاعفة الضغط على المؤسسات الصحية في ظل ضعف البنى التحتية وعدم التوازن في توزيع الخدمات بين الحضر والريف، الأمر الذي يقلل من كفاءة الرعاية الصحية ويؤثر سلباً في مسار التنمية البشرية المستدامة.

2- النمو السكاني والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تشير نتائج التعداد السكاني لعام 2024 الى دخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية، وهي فرصة تنموية تتاح مرة واحدة كل (25-30) سنة ثم تنتهي، فتزايد أعداد السكان في سن العمل يولد ضغوطاً لإستيعابهم في سوق العمل وبخلاف ذلك وجود اعداد كبيرة خارج قوة العمل مما يولد بطالة وزيادة أعداد الفقراء، وتنتقل الفئات العمرية التي تمثل القوة العاملة في مرحلة انفتاح النافذة الديمغرافية الى فئة (كبار السن) دون أن يحل محلها عدد متساوٍ، وبالتالي ترتفع فئة المعالين (صغار السن وكبار السن) ويرافق ذلك أرتفاع معدل الإعالة والانفاق على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي والذي يؤدي الى تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة متمثلةً بالضغط على الخدمات الصحية ونظام الضمان الاجتماعي وانكماش نسبة السكان في سن العمل. (حسين، 2019، صفحة 4). فوفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان تشير الهبة الديموغرافية الى مرحلة النمو الاقتصادي المحتمل الذي يمكن أن ينتج عن تحول في الهيكل العمري للسكان، عندما تصبح نسبة الأشخاص في سن العمل (15-64 عاماً) أكبر من نسبة المعالين (الأطفال والمسنين)، وهي فرصة زمنية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مؤقتة تتاح للدول عندما يقل عبء الإعالة (عدد الأطفال الصغار أو المسنين مقارنة بالعاملين)، وهي مرحلة ليست تلقائية، ولا تعني نمواً اقتصادياً فورياً، بل تتطلب استثمارات استراتيجية، منها: الاستثمار في الصحة، والتعليم والتدريب، وتمكين الشباب، والحوكمة والاقتصاد. (أطلس العائد الديموغرافي(، 2018).

ويعد الإهتمام بالتركيب الديموغرافي والضغط السكاني مسألة مهمة، فالزيادة المستمرة في حجم السكان مقابل ضعف الاستجابة ومحدودية القدرة على التشغيل وعدم تغطيتها جغرافياً يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم التحديات التي تواجه سياسة التشغيل في العراق هو الضغط السكاني المطرد وارتفاع نسبة الداخلين الى سوق العمل وهم الشباب، وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب حجم القوة العاملة نتيجة لعدم تنويع مصادر الاقتصاد، والذي يؤثر بدورهِ على اختلال الهيكل القطاعي واختلال سوق العمل. (عطشان، 2024، صفحة 67). ويشكل العدد الكبير من الشباب تحدياً للتنمية الاقتصادية في حالة انخفاض نسبة حصولهم على تعليم أو قدرات ومهارات او فرصة عمل وبالتالي تكون الحكومة أمام تحدي مركب الأول: عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل وتوسعة سوقهِ في القطاع الخاص، والثاني: خصائص السكان الشباب النوعية في مجال التعليم، والقدرات، والمهارات. ولذلك فمن الطبيعي ان يعاني العراق من ارتفاع الفقر وضعف خيارات الأفراد في الحياة وانخفاض الدخل الخاص وتدهور البيئة الصحية وضعف الأداء الاقتصادي نتيجة لإنخفاض مؤشرات التعليم لدى سكانه. (الامير و اخرون، 2023، صفحة 60). وتتطلب الزيادة السكانية المزيد من الخدمات والبنية التحتية كالسكن والطرق ..الخ والذي يحتاج الى استثمارات كبيرة والذي يعد أعباء إضافية يحتم على الحكومة توفيرها. (بخيت، 2023، صفحة 33). ويؤدي ارتفاع عدد السكان الى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، والذي يضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية وعملية التنمية الاقتصادية، وفضلا عن زيادة الطلب الكلي على السلع الأساسية والكمالية مقابل ذلك محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (محمد ح.، 2017). ويمكن ملاحظة العلاقة بين النمو السكاني وبعض المؤشرات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (2).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول رقم (2) طبيعة العلاقة بين النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات (الاعالة، والبطالة، والفقر) للسنوات (2016- 2020- 2024)

السنة	عدد السكان\ مليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي\ ألف دينار	معدل الاعالة%	معدل البطالة%	معدل الفقر %
2016	36,169,123	5,444,5	77,1	10,8	30
2020	40,150,174	4,950,8	70,0	14	24-31
2024	46,118,793	6,488	65,6	13.5	17,5

المصدر:

1- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية (2018- 2019)، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد، 2020، ص21.

2- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية (2022- 2023)، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد، 2023، ص4.

3- وزارة التخطيط، اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير التخطيط، تقر الاستراتيجية الثالثة للسنوات 2025-2029، خبر منشور بتاريخ (2025\7\25)، تاريخ الاطلاع (2026\4\28)، متاح على الموقع الرسمي للوزارة :
https://mop.gov.iq/archives/31799

من الجدول أعلاه نلحظ، شهدت تلك المرحلة الزمنية أزمات متتالية ومركبة متعلقة بالارهاب وجائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وأزمات سياسية والذي أدى الى التأثير سلبياً على كافة المؤشرات. فالزيادة في عدد السكان تتطلب ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي للحفاظ على مستوى المعيشة والذي لم يحدث نتيجة للاعتماد على النفط، إذ شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً. وفضلا عن ذلك تؤدي الزيادة السكانية الى توزيع العوائد المالية على عدد أكبر من الأفراد، مما يقلل حصة الفرد من الخدمات العامة كالصحة والتعليم والبنية التحتية. وزيادة عرض الأيدي العاملة ونتيجة لضعف القطاع الخاص والازمات المركبة يرتفع معدل البطالة والذي يحد من زيادة دخل الفرد. وبرغم من انخفاض معدل الاعالة تدريجياً ومع ذلك فأنه يتجاوز المتوسط العالمي المقدر بنحو (58)% والذي يضع عبء على القوى العاملة لإعالة عدد أكبر من الاطفال وكبار السن، والذي يقلل من مدخرات الأسرة ويزيد من احتمالية وقوعها تحت خط الفقر.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- النمو السكاني والبعد البيئي للتنمية المستدامة

تؤدي الزيادة السكانية في العراق الى تأثيرات بيئية كبيرة وبعيدة المدى، إذ يزداد الطلب على الموارد والضغط على البيئة مما يؤدي الى تحديات بيئية مختلفة منها: زيادة معدلات نضوب الموارد كالمياه العذبة والمعادن والوقود الأحفوري، وفقدان الموائل وإزالة الغابات وتجريف الاراضي، وزيادة توليد النفايات والتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والنقل والممارسات غير السليمة للتخلص من النفايات، وتغير المناخ والناتج عن زيادة انبعاثات الاحتباس الحراري، وندرة المياه وإجهاد موارد المياه مما يؤدي الى زيادة المنافسة على المياه العذبة ويؤثر على الزراعة والنظم البيئية، وتدهور الأراضي وتآكل التربة والتصحر، وتزايد النفايات مما يؤدي الى التخلص غير السليم وتلوث الأراضي والمسطحات المائية. (بخيت، 2023، صفحة 31). وفضلا عن ذلك، يؤدي زيادة اعداد السكان والهجرة والنزوح من الأقضية والنواحي الى زيادة الضغط السكاني في مراكز المدن، والذي ينعكس بشكل سلبي على ضعف مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية، وانتشار العشوائيات والتجاوز على استعمالات الأرض والزحف العمراني على المساحات الخضراء وحافات المدن وتفتيت الملكيات للاراضي السكنية والزراعية. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، 2024، صفحة 67). وأصبحت النظم التقليدية القائمة على إدارة المخلفات غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بعد الزيادة في عدد السكان وتغير الأنماط الأستهلاكية وأرتفاع مستوى المعيشة ودخل الفرد. (وداد و شيماء، 2020، صفحة 80). إذ بلغت نسبة التخلص من النفايات عن طريق جامعي النفايات بنحو (58)% وعن طريق الحرق بنحو (13)%، وفيما بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة (1,188) مليون دينار عراقي. (التخطيط، النتائج الاولية للتعدادا العام للسكان، 2024).

4- النمو السكاني والبعد المؤسسي والاداري للتنمية المستدامة

من أبرز التحديات المؤسسية والادارية التي واجهت الخطط التنموية هي ضعف الأداء المؤسساتي للدولة وتفاقم مشكلة الفساد المالي والإداري، والترهل الوظيفي والحاجة إلى إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتأثر مسارات الخطط والإستراتيجيات التنموية بالتجاذبات السياسية والأمنية وإنعكاسها على مسارات التنفيذ. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، 2024، صفحة 27). ونتيجة لتشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2014 على أساس المحاصصة المكوناتية والتي أدت الى تعطيل القرارات وانحرافات كان لها تداعيات على كافة مفاصل الحياة، إذ امتازت بعدم قدرتها على تكوين حكومة فعالة ومستقرة قادرة على بناء دولة مدنية حديثة بكافة مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية، إذ باتت الديمقراطية التوافقية عرفاً ملزماً في تشكيلها عبر تقاسم القوى السياسية للمناصب والوظائف في المؤسسات الرسمية، والذي أدى الى بروز عدة اشكاليات في وظائف المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية والتي أنعكست

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. (سلامة، 2021، صفحة 6). وأسهم عدم التزام القوى السياسية ببرامجها الانتخابية في إضعاف قدرتها على تحقيق مستوى معيشي لائق وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للتعافي، مثل الأمن والصحة والتعليم والبنية التحتية والإسكان. وأدى ذلك إلى تعميق أزمة الثقة بين المواطن ومؤسسات النظام السياسي، والذي انعكس سلبياً على ترسيخ سيادة القانون. (محمد م.، 2023، صفحة 168).

وفضلا عن تنامي ظاهرة الفساد بمختلف أشكالهِ، والتي تُعد من أبرز معوّقات تحقيق السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، إذ تحوّلت أحياناً إلى ثقافة مجتمعية وبنية محمية تُستخدم للتستر على تمويل وممارسات قوى سياسية واجتماعية. وأدى انتشارها بين الأفراد، عبر صور مثل المحسوبية والرشوة، الى التأثير سلبياً على مختلف القطاعات، ولا سيما الاجتماعية والخدمية والصناعية والزراعية والاستثمارية. (عيدان، 2016، صفحة 227). ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يُصنَّف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً عالمياً، إذ احتل المرتبة (166) من أصل (176) دولة لعام 2016، ثم المرتبة (136) من أصل (182) دولة لعام 2025. (مؤشر مدركات الفساد، 2025). ويؤدي الفساد إلى هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال بسبب المحسوبية وضعف الانتماء، مما يسبب خللاً في النشاط الاقتصادي والتركيب المهني للسكان. (ناصر، 2023، صفحة 121).

وفيما تواجه السياسات والاستراتيجيات السكانية في العراق تحديات متعددة منها: كان التعداد السكاني مشروع تحاول الحكومات العراقية المتلاحقة قبل عام 2024 إلى تنفيذه دون جدوى، وذلك نتيجة لعدة تحديات جيوبولتيكية قد واجهت عملية التنفيذ منها: سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، وثقافية، ومالية، والتي تمثل تحديات ذات بعد جيوبولتيكي للمؤسسات الحكومية. (الرضا، 2025، صفحة 227). والازمات المركبة والناجمة عن آثار النزوح والتهجير وتدمير البنية التحتية في المناطق المحررة من تنظيم (داعش)، إلى جانب الضغوط الأمنية والاقتصادية الناتجة عن الحرب على الإرهاب وما رافقها من زيادة الإنفاق العام وتعثر مشاريع البنى التحتية وارتفاع البطالة. وكما أسهم انخفاض أسعار النفط في إضعاف تمويل المشاريع، بينما أدت بعض العادات الاجتماعية كزواج القاصرات إلى آثار صحية سلبية. ويُضاف إلى ذلك سوء التخطيط في توزيع السكان، مما تسبب بظهور العشوائيات والضغط على الخدمات وتدهور البيئة، فضلاً عن هجرة الكفاءات في القطاعات الحيوية، والاضطرابات السياسية وتأخر إقرار الموازنة، وتهميش قضايا الشباب. وكذلك، فاقمت جائحة كوفيد-19 والتغيرات المناخية كالجفاف والتصحر من حدة التحديات التي تهدد الأمن الإنساني. (البشرية، تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي، 2024، صفحة 73).

ومما سبق، يمكن القول: يُعدّ النمو السكاني في العراق أحد المعوّقات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وما يرافقه من ضغوط متزايدة على الموارد والبنى التحتية والخدمات العامة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فعلى الصعيد الاجتماعي، أسهمت الزيادة السكانية والحراك السكاني غير المتوازن في تفاقم الاكتظاظ الحضري والعشوائيات، وارتفاع البطالة بين الشباب، واستمرار الزواج المبكر، وضعف مؤشرات التعليم والصحة، بما يؤثر سلبياً على التنمية البشرية وجودة الحياة. وأما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدى تزايد أعداد السكان في سن العمل ضغوطاً كبيرة على سوق العمل في ظل محدودية التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة معدلات الإعالة، وتراجع الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي البعد البيئي، أدت الزيادة السكانية إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم التلوث، وتدهور الأراضي، وتوسع العشوائيات والزحف العمراني على المساحات الخضراء، فضلاً عن ضعف كفاءة إدارة النفايات. وبذلك يشكّل النمو السكاني غير المنضبط تحدياً مركباً يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العراق. وفي البعد المؤسسي والاداري إذ تسهم التحديات المؤسسية والإدارية—كضعف الحوكمة، والفساد، والمحاصصة السياسية، وسوء التخطيط—في عجز الدولة عن إدارة النمو السكاني بشكل فعال، من خلال غياب سياسات سكانية واضحة، وضعف توزيع الموارد، وعدم القدرة على استيعاب الزيادة السكانية ضمن خطط تنموية مستدامة.

ثالثاً: النمو السكاني كدافع لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

يمكن تحويل النمو السكاني إلى دافع لتحقيق التنمية المستدامة عبر فاعلية السياسة السكانية، التي تهدف إلى تنظيم التغيرات الديموغرافية والتركيب السكاني كمّاً ونوعاً بما ينسجم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات رفاهيتهِ. ويُقاس مدى تأثير هذه السياسة عبر مؤشرات ديموغرافية كمعدلات المواليد والوفيات والنمو السكاني، إذ يعكس توافق اتجاه هذه المؤشرات مع أهداف السياسة السكانية مدى نجاحها، بينما يدل عدم التوافق على محدودية فاعليتها. (البياتي، 2011، صفحة 89).

1- السياسات السكانية في العراق: في ظل غياب سياسات سكانية واضحة المعالم في العراق، جرى تأسيس المجلس الأعلى للسكان الذي أقرّ الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية لعام 2014، استناداً إلى تحليل موضوعي للواقع الديموغرافي، وتضمنت الوثيقة عشرة محاور رئيسة هي: الصحة الإنجابية، والتعليم، وتمكين المرأة، والشباب، والسكن، والهجرة الداخلية والدولية والمهجّرين، والبيئة، والفئات السكانية الهشة، والبحوث وقواعد البيانات السكانية، وتعزيز الشراكات. (للسكان، المحدثة 2023، صفحة 5). وأدّت التحديات الأمنية والاقتصادية والصحية التي واجهها العراق، ولاسيما النزوح الواسع وانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، وانسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة (2015–2030)، إلى تحديث الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية عام 2023، بهدف تحقيق الاستدامة في العيش الكريم عبر إحداث تغييرات ديموغرافية وتنموية بعيدة المدى، وخفض سريع لوفيات الأمهات والأطفال وتحسين أنماط الخصوبة والتعليم والصحة، بما يضمن توظيف الهبة الديموغرافية ضمن محاور تنموية شاملة (للسكان، المحدثة 2023، صفحة 8). ومع دخول العراق مرحلة الهبة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الديموغرافية وارتفاع نسبة الشباب، يواجه البلد خيارين أساسيين: أما استمرار هدر هذه الفرصة، أو استثمارها إيجابياً عبر توجيه الشباب عبر التعليم والتدريب والصحة والعمل، بوصفهم المحرك الرئيس لعناصر الإنتاج والتنمية الاقتصادية. (جاسم و عكلة، 2024، صفحة 219).

2- ضبط النمو السكاني: هي عملية تغيير في السلوك الانجابي والعادات والتقاليد والمستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي، وإعادة توزيع السكان على مستوى الحيز وتقليل الزخم في المدن الكبرى عن طريق بعض الحوافز لدفع جزء من السكان الى المدن المتوسطة وصغيرة الحجم (المقصود، 2018، صفحة 149). وفضلاً عن التشجيع على تنظيم الأسرة ونشر الوعي حول أهمية المباعدة بين الولادات، وخفض معدل زواج القاصرات، وخفض حالات الوفيات للأمهات والأطفال دون الخامسة من العمر (صالح، 2022، صفحة 240) . واعتمدت وزارة الصحة عدة استراتيجيات لرعاية الامهات والاطفال منها: استراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة واليافعين (2016- 2020)، والاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات (2021-2025). (الصحة، 2020، صفحة 2)

3- تنمية الموارد البشرية: إن استغلال مرحلة التحول الديمغرافي في العراق ينبغي أن يرافقه خطط واستراتيجيات تركز على تنمية الموارد البشرية عبر تطوير عدة محاور هي: تطوير قطاع التربية والتعليم عبر تعزيز مؤشرات معدل الإلتحاق وجودة البرامج التعليمية وأثرها على انتاجية العمل، وتنمية الدخل القومي وتعزيز الإبتكار ونشر وتوطين الصناعات الجديدة. وتكافؤ الفرص والمساواة والوصول الى الموارد وتمكين النساء في إتخاذ القرار حول عدد الأطفال وموعد الحمل عن طريق الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ودعم مشاركتهن في مختلف جوانب الحياة والانشطة المولدة للدخل والتعليم والصحة. وتعزيز جودة البرامج الصحية بنوعيها الوقائي والعلاجي والتركيز على برامج الصحة الانجابية ووسائل تنظيم الأسرة والذي ينظم العلاقة بشكلاً جيد بين السكان والتنمية. (رابي، 2023). ومن أبرز البرامج المعتمدة في العراق هي برنامج لإستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة وتوفير بيئة مدرسية ملائمة وصحية عبر بناء وتأهيل مدارس جديدة في عموم المحافظات، وإنشاء مركز بحثي متخصص بالدراسات السكانية، وبرامج الصحة الانجابية من تنظيم الأسرة والرعاية التوليدية والخدمات الصحية للشباب واليافعين. (التخطيط، المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية ، 2018، صفحة 20).

4- إستثمار الهبة الديموغرافية: اثناء التحولات السياسية والمتغيرات الديموغرافية، لا سيما منذ تشرين الأول 2019، سعى الشباب إلى المشاركة في صنع القرار وتعزيز دوره في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وتحسين ظروفه الصحية والتعليمية، ودعم الفئات المهمشة وحمايتها من الاستغلال والانخراط في الجريمة المنظمة (مصطفى ع.، 2021، صفحة 36). ويعد التعليم والتدريب أداة مؤثرة في الحد من الفقر وتمكين

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الناس وزيادة الدخل وتعزيز بيئة صحية وإيجاد اقتصاد تنافسي، والذي يحد من التحدي المركب المتمثل بالتزايد الكمي وتدني المستوى النوعي للسكان الشباب خاصةً. (الامير و اخرون، 2023، صفحة 36) ويمكن أن يؤدي القطاع الخاص دوراً في القضاء على البطالة عبر التوسع في الاستثمارات ذات الكثافة العالية للتشغيل، وإشراكهِ في إعداد سياسات التشغيل وفرص العمل لكونه أحد الشركاء المهمين في صياغة وإقرار أي سياسة اقتصادية أو اجتماعية، وتحسين شروط وظروف العمل من أجور وساعات عمل وإستراحة وخدمات اجتماعية. (عطشان، 2024، صفحة 74). ومن أبرز الأهداف التنموية المتعلقة بالشباب العراقي هي بناء جيل من الشباب محمي من الظواهر السلبية والأمراض الاجتماعية، وتعزيز المشاركة الشبابية في العملية السياسية، وتوفير مؤسسات مراعية للشباب ومحفزة للإبداع وتطوير القدرات. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2028-2024)، 2024، صفحة 74). وتعد الهبة الديموغرافية مرحلة حاسمة بشكل مباشر على بناء رأس المال البشري في العراق عبر تحويل التركيز من تلبية الاحتياجات الأساسية لعدد كبير من السكان المعالين الى الاستثمار النوعي في ثلاثة محاور هي: التعليم عبر الاستثمار واعادة هيكلتهِ وربطهِ بسوق العمل وزيادة الجودة في التعليم الاساسي وتعزيز فرص التعليم المستمر. وفي الصحة عبر الرعاية الصحية الوقائية، وصحة الأم والطفل، وتعزيز معايير الامان والصحة المهنية. وخلق فرص العمل ومرونتهِ عبر تنمية القطاع الخاص، وريادة الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة، وجذب الاستثمار الاجنبي. (البشرية، التقرير الوطني الأول لرأس المال البشري في العراق تحديات وفرص للتحسين والتنمية، 2025، صفحة 25).

وتُعدّ التجربة التونسية من أبرز التجارب العربية الناجحة في ضبط النمو السكاني واستيعاب فئة الشباب، إذ اعتمدت سياسة سكانية جمعت بين البعدين الديموغرافي والتنموي عبر إطلاق برنامج التنظيم العائلي عام 1966، والذي ركز على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وإلزامية التعليم ومجانيته، وتوفير الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة مجاناً. وكما تبنت سياسات تشغيل للشباب، وبرامج للصحة الإنجابية، والرعاية الصحية والاجتماعية والضمان الاجتماعي للمسنين، إلى جانب دعم سياسي وتشريعي للقضية السكانية، وتنسيق مؤسسي بين الوزارات والمنظمات، مع الاهتمام بالبحوث والتثقيف السكاني والشراكة المجتمعية، بما أسهم في الحد من الفقر، ورفع سن الزواج، وخفض وفيات الأطفال، وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية. (البشرية، تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي، 2024، صفحة 51).

5- التنمية الحضرية والريفية: تهدف التنمية الحضرية والريفية إلى تطوير المدن القائمة عبر تجديد البنى التحتية وتحديث النقل وتوسيع العرض السكني للحد من التزاحم، وتعزيز دور المدن الصغيرة والمتوسطة عبر جذب الأنشطة وربطها بشبكات طرق متكاملة، فضلاً عن إنشاء مدن جديدة مخططة بيئياً. وتنمية المناطق الريفية بإعادة تأهيل القرى وتحديث الطرق ودعم الزراعة والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية، بما يسهم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في الحد من الهجرة وتعزيز الاقتصاد الوطني. (المقصود، 2018، صفحة 149) وفضلا عن، إعادة تأهيل المناطق العشوائية وفقاً لأسس اجتماعية واقتصادية وأمنية، وتشجيع الزراعة المحلية ومنح تسهيلات مالية ميسرة لإقامة مشاريع زراعية في المناطق الريفية لتقليل الهجرة منها. (صالح، 2022، صفحة 242) ومن أبرز الاهداف التنموية في هذا الجانب هي: تحسين واقع الخدمات الأساسية في المحافظات وتقليل التفاوت بين الريف والحضر، وخلق محاور تنموية جديدة والاستغلال الامثل للميزات المكانية، وتحقيق تنمية مكانية وفقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. (التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2028-2024)، 2024، صفحة 117).

6- حماية البيئة: أطلقت وزارة البيئة العراقية الاستراتيجية الوطنية للحد من التلوث البيئي للمدة (2022-2030) بهدف التحكم في التلوث والحد منه عبر تحديد أهداف استراتيجية سيتم تحقيقها. وفيما حددت الأستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق للمدة (2024-2030) التحديات التي تواجه العراق منها التغير المناخي والنمو السكاني والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية وانشاء السدود من لدن دول الجوار واهمال الأبعاد البيئية أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية مما أدى الى مشاكل بيئية متعددة، ولمواجهة تلك التحديات حددت الاستراتيجية الوطنية خمسة برامج استراتيجية متعلقة بحماية وتحسين البيئة، والتغير المناخي، وتعزيز الشراكات، ونشر الثقافة البيئية، والحوكمة البيئية. (البيئة، 2024، صفحة 13). وحددت الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية حزمة من الإجراءات المرتبطة بالسكان والتغيرات المناخية، شملت تمكين الشباب بوصفهم فاعلين في حماية البيئة، وتعزيز مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية، وتنفيذ برامج توعوية مجتمعية، وتنسيق جهود الجهات المعنية لتعزيز العمل المناخي، إلى جانب رصد ودراسة آثار التغيرات المناخية، وتطوير نظم صحية قادرة على الصمود ومرافق رعاية صحية ذكية مناخياً، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتوسع في المساحات الخضراء، فضلاً عن إجراء مسوح إحصائية حول السكان وتأثيرات التغيرات المناخية. (للسكان، المحدثة 2023، صفحة 29).

مما سبق، يمكن القول: يمكن توظيف النمو السكاني في العراق بوصفه محفزاً للتنمية المستدامة من خلال فاعلية السياسات السكانية القادرة على تنظيم التحولات الديموغرافية بما ينسجم مع متطلبات التنمية والرفاه. وفي هذا السياق، أُقرت الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية (2014) والمحدّثة عام 2023 لمعالجة التحديات الديموغرافية والصحية والاقتصادية، واستثمار الهبة الديموغرافية عبر تحسين مؤشرات الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب. ويُعد ضبط النمو السكاني وتنظيم السلوك الإنجابي، إلى جانب تنمية الموارد البشرية عبر تطوير التعليم والصحة وسوق العمل، ركائز أساسية لتعظيم العائد الديموغرافي. كما يسهم استثمار طاقات الشباب، وتعزيز دور القطاع الخاص في التشغيل، والتنمية الحضرية والريفية المتوازنة، في تقليل التفاوت

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المكاني والهجرة الداخلية. وتتكامل هذه الجهود مع سياسات حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية من خلال استراتيجيات وطنية تستهدف الحد من التلوث، وتعزيز الوعي البيئي، وتحقيق الحوكمة البيئية، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة شاملة في العراق.

الخاتمة:

تتأثر العلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة بعوامل اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وبيئية تنعكس على قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والتخطيط الاقتصادي. ويمكن للنمو السكاني أن يسهم إيجاباً في تعزيز النشاط الاقتصادي عبر زيادة الطلب، أو سلباً من خلال الضغط على الموارد والبنى التحتية وما يرافقه من مشكلات اجتماعية وبيئية. ويُعد الاكتظاظ السكاني تحدياً رئيساً للتنمية المستدامة، مما يستدعي تحقيق توازن فاعل بين النمو السكاني والتنمية المستدامة عبر تحسين جودة السكان بالاستثمار في الصحة والتعليم والإدارة الرشيدة للموارد. وكما تضطلع السياسة السكانية بدور محوري في هذا التوازن من خلال استثمار الطاقات الشبابية، وتنظيم النمو السكاني، وتعزيز العدالة الاجتماعية وإدماج مختلف فئات المجتمع في مسار التنمية المستدامة. وقد توصل البحث الحالي الى عدة استنتاجات هي:

1- واجه النمو السكاني في العراق بعد عام 2014 تحديات أمنية وصحية واقتصادية انعكست على التركيب السكاني وتدهور البنى التحتية وجودة الخدمات. وأظهرت نتائج تعداد 2024 ارتفاع عدد السكان وتمركزهم في المناطق الحضرية ودخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية، إلى جانب استمرار مشكلات الأمية والبطالة والفئات الهشة والأمراض المزمنة. ويستدعي ذلك اعتماد سياسة سكانية متكاملة تراعي هذه التحديات، وتحقق التوازن بين الموارد المتاحة واستثمار الهبة الديموغرافية بما يخدم التنمية المستدامة.

2- يشكّل النمو السكاني غير المنضبط في العراق عائقاً رئيساً أمام تحقيق التنمية المستدامة، لما يسببهُ من ضغوط متزايدة على الموارد والبنى التحتية والخدمات. والذي أسهم في تفاقم مشكلات اجتماعية كالاكتظاظ وضعف التعليم والصحة، وأفرز تحديات اقتصادية تمثلت بارتفاع الإعالة والبطالة وتراجع الاستثمار، فضلاً عن آثار بيئية سلبية شملت استنزاف الموارد والتلوث والزحف العمراني. وعليه، يمثل النمو السكاني تحدياً مركباً يعيق تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

3- يمكن توظيف النمو السكاني في العراق كعامل داعم للتنمية المستدامة عبر سياسات سكانية فعّالة تنظم التحولات الديموغرافية وتستثمر الهبة الديموغرافية من خلال تحسين الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب. ويُعد ضبط النمو السكاني وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب استثمار طاقات الشباب، وتعزيز دور القطاع الخاص، والتنمية الحضرية والريفية المتوازنة، عناصر أساسية لتعظيم العائد الديموغرافي. وكما تتكامل هذه الجهود مع سياسات حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية بما يحقق تنمية مستدامة شاملة في العراق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التوصيات:

1- تبني إطار مؤسسي وتشريعي شامل:

أ- اعتماد وتحديث الوثيقة الوطنية للسياسات السكنية لعام 2023، بمحاورها العشرة وجعلها شرطاً حاكماً في السياسات الحكومية لكافة القطاعات ومع مراعاة متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة (2030).

ب- العمل على استحداث قسم في كل وزارة تعنى بالملف الديموغرافي تعمل كحلقة وصل بين المجلس الاعلى للسكان والوزارة المعنية لضمان انسيابية العمل.

ج- مراعاة الانفاق لتمويل متطلبات السياسات السكانية مستقبلا.

2- توطين المتغير الديموغرافي في السياسات والبرامج التعليمية:

أ- الموازنة بين الكثافة السكانية وعدد المدارس المتواجدة: عبر بناء مدارس جديدة ومغادرة الدوام المزدوج والمدارس الطينية والكرفانية، وتأهيل المدارس القديمة بشكل دوري ومع مراعاة توافر بيئة صحية ملائمة للزيادة العددية.

ب- تطوير جودة التعليم: عبر تنمية مهارات المعلم وتطوير وتبسيط المناهج وتوفير اجواء تقوي العلاقة بين الطالب والمدرسة ومراعاة الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل من الاختصاصات.

ج- انشاء مراكز بحثية متخصصة بالدراسات السكانية: من حيث الملاكات الكفوءة والبنى التحتية والتمويل واتاحة المعلومات للباحثين ومتابعة نتاجاتهم العلمية وربطهم بصناع القرار.

د- المناهج الدراسية: ادراج مفاهيم السكان والتنمية المستدامة والتغير المناخي في المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية بشكل مبسط ومن ثم تتوسع تدريجيا مع كل مرحلة بشكل حلقة متكاملة.

3- توطين المتغير الديموغرافي في السياسات الصحية:

أ- ربط التخطيط الصحي بخصائص السكان وحاجاتهم الفعلية، عبر اعتماد بيانات دقيقة عن حجم السكان، وتركيبهم العمري، وتوزيعهم الجغرافي، وتوجيه الخدمات الصحية وفق الكثافة السكانية.

ب- مراعاة الخدمات الصحية وفق الفئات العمرية: عبر التوسع في خدمات الأمومة والطفولة والتلقيح، في حين تستلزم زيادة فئة الشباب توفير خدمات الصحة الإنجابية وبرامج التوعية، بينما تتطلب فئة كبار السن تعزيز خدمات الأمراض المزمنة والرعاية طويلة الأمد.

ج- تحقيق التوازن بين الريف والحضر عن طريق تقليص الفجوة في توزيع الملاكات والمؤسسات الصحية، فضلاً عن إدماج المؤشرات السكانية في رسم الأولويات الصحية.

4- توطين المتغير الديموغرافي في السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ- التعليم والتدريب المهني: توجيه الشباب نحو التعليم والتدريب المهني لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والعمل على استثمارهم في الصناعات المحلية.

ب- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: عبر اشراكه في صياغة سياسات التشغيل وتوسيع الاستثمارات كثيفة العمالة.

ج- ادماج القوى العاملة في خطط التنمية الاقتصادية: عبر ربط خطط التنمية الاقتصادية بحجم القوى العاملة المتاحة لضمان عدم ارتفاع معدلات البطالة والإعالة.

5- توطين المتغير الديموغرافي في سياسات التخطيط المكاني (التنمية الحضرية والريفية):

أ- تعزيز التنمية الحضرية: عبر توجيه الاستثمارات لإنشاء مدن جديدة ومتوسطة لتخفيف الضغط السكاني عن مراكز المدن.

ب- تعزيز التنمية الريفية: عبر تقديم تسهيلات ومشاريع زراعية في الريف لوقف النزوح الداخلي وتقليل الهجرة غير المتوازنة.

ج- التخطيط العمراني: توجيه التوسع العمراني بناءً على كثافات السكان وتوزيعهم الفعلي ومعدل الفقر، بدلاً من التخطيط العشوائي.

6- توطين المتغير الديموغرافي في السياسات البيئية:

أ- تضمين المؤشرات السكانية في "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة" (2024-2030): دمج البيانات السكانية (مثل الحجم، التوزيع، الهيكل العمري، والكثافة) ضمن التحليلات البيئية لفهم كيفية تأثير السكان على البيئة وتأثرهم بها.

ب- التخلص من النفايات: التخطيط لطرق التخلص من النفايات بناءً على متوسط دخل الأسرة وحجم الاستهلاك السكاني المتزايد.

ج- تطوير مرافق صحية "ذكية مناخياً" تستوعب الكثافات السكانية المستقبلية.

د- التخطيط القائم على الأدلة: يساعد التوطين صناع القرار في توجيه المشاريع البيئية (مثل محطات التدوير أو تنقية المياه) إلى المناطق الأكثر احتياجاً بناءً على تركز السكان وحاجتهم.

7- توطين المتغير الديموغرافي عبر التمكين الاجتماعي للمرأة والشباب وتغيير الثقافة المجتمعية:

أ- تمكين المرأة اقتصادياً وتعليمياً لتغيير السلوك الانجابي: عبر تأخير سن الزواج والانجاب، وزيادة الرغبة في حجم أسرة أصغر، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار، وتحسين الوصول لخدمات تنظيم الاسرة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب- خفض معدل زواج القاصرات عبر برامج توعوية حكومية: أن التوعية بمخاطر زواج القاصرات مسؤولية مجتمعية تتطلب تكاتف الجهود بين المؤسسات الأكاديمية والصحية والاجتماعية. وأهمية حماية الفتيات وتعزيز ثقافة تأخير الزواج حتى بلوغ سن يُمكن الفتاة من الاستقلالية واتخاذ القرار الواعي.

ج- استيعاب صوت الشباب في مؤسسات صنع القرار: عبر اعتماد آليات حقيقية لتمكينهم سياسياً واجتماعياً، مثل: اعتماد نظام «الكوتا» للشباب، وتعزيز المجالس الشبابية المستقلة، وتفعيل الحوار المباشر بين المسؤولين والجيل الجديد لضمان المشاركة الفعالة.

References:

اولاً: الكتب:

1-حميدان، علي. الحبيس، محمود. 2001. جغرافية السكان مدخل الى علم السكان. ط1. دار صفاء. عمان. الاردن.

2-الصعب، احمد. 2014. السياسات الحكومية وأثرهاعلى الحركة المكانية لسكان العراق. ب.ط .دار غيداء. عمان. الاردن

3- العبادي، سلام عبد علي، واخرون.2023. المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني. ب.ط. مركز البيان للدراسات والتخطيط . بغداد.

4- مصطفى، عدنان ياسين، واخرون. 2023. المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني . ب.ط. مركز البيان للدراسات والتخطيط . بغداد.

5- الأمير، علي عبد، واخرون. 2023. المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني . ب.ط. مركز البيان للدراسات والتخطيط . بغداد.

6- بخيت، حيدر نعمة. 2023. اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية .مركز البيان للدراسات والتخطيط . بغداد.

7- البياتي، فراس عباس فاضل.(2011). الإنفجار السكاني والتحديات المجتمعية. ط1. دار غيداء. عمان. الاردن.

8- المقصود، سيد محمد عبد.(2018). اسس ومبادئ التخطيط الاقتصادى الاقليمي والعمراني. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. مصر.

9- مصطفى، عدنان ياسين.(2021). التنمية البشرية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. بغداد.

10- ناصر , حسين علوي. (2023). الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية_ سياسية . مركز الرفدين للحوار. بغداد.

ثانياً: الدوريات العلمية:

1- محمد، علي جاسم، واخرون. 2024. " معوقات التنمية البشرية في العراق". مجلة كلية الآداب بقنا: 33(64): 337.

2- حسين، عيادة سعيد. 2019. " نحو تنمية فاعلة في العراق من أجل إستثمارها الهبة الديموغرافية". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية: (60): 4.

3-عطشان، هاني مالك. 2024. " سياسات التشغيل في العراق وتحديات النمو السكاني: دور الدولة والقطاع الخاص". مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية: 14(1): 67.

4- شعبان، وداد حمد. حمود، شيماء محمد. (2020). "النفايات البلدية الصلبة في العراق بين مطرقة النمو السكاني وسندان الادارة حقائق ومعالجات ورؤيا للمستقبل". المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك: 12(1):80.

5- جاسم، صلاح محسن. عكلة، سمر حسن. (2024). " التغيرات الديموغرافية لسكان العراق وإنعكاساتها البيئية والاقتصادية والتخطيطية". مجلة الأداب: (151): 219.

6- صالح، ايناس محمد.(2022). "الإتجاهات الحديثة للسياسة السكانية في العراق". مجلة الاداب: 1(143): 240.

7- سلامة، ياسر علي. (2021). " بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء". مجلة تكريت للعلوم السياسية: 3(25): 6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8- عيدان، فريال مشرف. (2016). "الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد 2003". مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 56(13): 227.

9- الرضا، حيدر فاضل عبد. (2025). "العراق بين اجراء التعداد السكاني لعام 2024 وتحدياته الجيوبولتيكية". مجلة الباحث: 54(2): 227.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1- محي، محمد محمد.(2023). "متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع: العراق بعد العام 2017 انموذجا". أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

رابعاً: الوثائق والتقارير الرسمية:

1- المجلس الاعلى للسكان.(2014). الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية. بغداد.

2- المجلس الاعلى للسكان.(2023). الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية. بغداد.

3- وزارة التخطيط . (2024). خطة التنمية الوطنية (2024-2028). بغداد.

4- وزارة التخطيط.(2018). المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية: عرض مقدم من جمهورية العراق لأغراض المؤتمر الاقليمي في منظمة الاسكوا.

5- وزارة الصحة العراقية وبالتعاون مع صندوق الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. (2020). الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات (2021-2025). بغداد.

6- وزارة البيئة العراقية بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.(2024). الأستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق للمدة (2024-2030). بغداد.

7- وزارة التخطيط. (2020). المجموعة الاحصائية (2018- 2019)، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد.

8- وزارة التخطيط. (2023). المجموعة الاحصائية (2022- 2023)، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد.

9- وزارة التخطيط. (2023). المجموعة الاحصائية. الجهاز المركزي للاحصاء. بغداد.

10- وزارة التخطيط. (2024). النتائج الاولية للتعداد العام للسكان. هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. بغداد.

11- وزارة التخطيط. (2025). دائرة التنمية البشرية، التقرير الوطني الأول لرأس المال البشري في العراق تحديات وفرص للتحسين والتنمية، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد.

12- وزارة التخطيط. (2024). دائرة التنمية البشرية، تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد.

خامساً: الانترنت:

1- محمد، حمد جاسم.(2017)." الزيادة السكانية في العراق وعلاقتها بالتنمية". تاريخ الزيارة للموقع (6\2\2026): https://fcdrs.com/social/742

2- رابي، أمجد. (2023). " التحول الديموغرافي واستدامة التنمية في العراق". تاريخ زيارة الموقع (10\2\2026): https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php

3- الدولية، منظمة الشفافية. (2025). "مؤشر مدركات الفساد". تاريخ الزيارة للموقع (2\5\2026)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.transparency.org/en/cpi/2025?gad_source=1&gad_campaignid=23552156524&gbraid=0AAAADud0D9Ayw1nZs6nYYaIZlR9DVmCW&gclid=CjwKCAjwntHPBhAaEiwA_Xp6Rm8M8ah0-eIBzmGBKU4pf866LSrXOX-UY1-pNJAusFIVN6N1uUUiVRoCb_sQAvD_BwE

4- منظمة الامم المتحدة للسكان، أطلس العائد الديموغرافي، 2018، تاريخ زيارة الموقع (25\4\2026) متاح على الموقع الالكتروني: https://www.unfpa.org/data/demographic-dividend#:~:text=What%20is%20the%20demographic%20dividend,to%20invest%20in%20young%20people.

5- وزارة التخطيط، اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير التخطيط، تقر الاستراتيجية الثالثة للسنوات 2025-2029، خبر منشور بتاريخ (25\7\2025)، تاريخ زيارة الموقع (28\4\2026)، متاح على الموقع الرسمي للوزارة: https://mop.gov.iq/archives/31799

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/